

## مبادرة زامبيا

### مازاكي واتابي

■ تحسين قدرة الحكومة على التنفيذ: السيطرة على المصاريف من خلال استراتيجية زامبيا لتقليل الفقر التي أدت إلى تخفيض عدد الموظفين وميزانيات المواصلات التي جعلت عملية الإشراف والمتابعة على المشاريع الفرعية أمر صعب

■ تنسيق أفضل بين البرامج، وخصوصاً لضمان بقاء أطفال اللاجئين في المدرسة عند قطع الرعاية عنهم

■ إلقاء المزيد من التركيز على الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال وكبار السن وأولئك المصابين بفيروس مرض فقدان المناعة/ الإيدز

■ معالجة القيود القانونية على حرية حركة اللاجئين ودخولهم الرسمي لسوق العمل

■ معرفة أن البرنامج الإنمائي لمساعدة اللاجئين/ برنامج التطور من خلال التكامل المحلي البرامج، بخلاف الراحة قصيرة الأمد أو المشاريع ذات النتائج السريعة التي يألفها السكان، يتطلب التخطيط المنظم والالتزام طويل الأمد وتطوير الأداء ووضع مؤشرات تبين النتائج

■ الدفاع المشترك بين حكومة المفوضية السامية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المضيفة والمانحين لضمان الحصول على المساهمات المالية طويلة الأمد المتوقعة والمستقرة.

وضحت مبادرة زامبيا ضرورة تغيير مواقف المجتمع الإنساني، لا مواقف اللاجئين ومضيفيهم، التي يحتاج معظمها إلى التغيير، وندين بذلك للاجئين وللمجتمعات المستضيفة المعتمدة لنجاحهم في التشارك والتعاون في هذا الوضع.

مازاكي واتابي هو مسؤول برنامج مساعدة في المفوضية السامية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لوساكا، زامبيا. بريده الإلكتروني: [watabe@unhcr.ch](mailto:watabe@unhcr.ch). ولا تعكس الآراء الواردة في هذا المقال بالضرورة آراء الأمم المتحدة.

في مناطق زامبيا الريفية يعمل كلاً من اللاجئين والمجتمعات المضيفة معاً للانتقال من مرحلة الاعتماد المريح على الغير إلى الاعتماد على النفس. هل ستكون مبادرة المفوضية السامية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بزامبيا نموذج للدول الأخرى التي تعاني من النزاع حول كيفية التعايش مع الوجود الممتد للاجئين؟

والابتكارات التصورية مثل البرنامج الإنمائي لمساعدة للاجئين وبرنامج التطور من خلال التكامل المحلي - كجزء من مبادرات مؤتمر بلس للمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة. وفي الوقت الذي يؤكد فيه البرنامج الإنمائي لمساعدة للاجئين على أن طبيعة المساعدة يجب أن تكون إنمائية - أكثر من كونها مريحة، كان برنامج التطور من خلال التكامل المحلي أكثر إيجابية في إظهار الطريقة التي استطاع من خلالها اللاجئون أداء أدوار إيجابية على نطاق أوسع في تنفيذ النمو المحلي. وكانت مبادرة زامبيا مثال حول السبل التي تحاول من خلالها المفوضية السامية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين النظر إلى ما بعد التمويل الإنساني المجرد في المناطق التي يقطنها اللاجئون، وبذلك تثير من حساسية المانحين نحو حاجة أولئك الأفراد للحصول على التمويل الإنمائي.

### وضحت مبادرة زامبيا ضرورة تغيير مواقف المجتمع الإنساني

حصلت مبادرة زامبيا على دعم الحكومة الزامبية والسياسيين والزعماء المحليين الذين كانوا يميلون قبل ذلك إلى دعم استياء السكان المحليين الذين أدركوا أن اللاجئين تلقوا نصيباً متفاوتاً من المساعدة الدولية. وجاء الدليل على قبول الزامبيين في المناطق المتأثرة لحصول اللاجئين على معونة التطوير الإضافية هو تغيير المواقف الذي نراه حالياً منهم نحو اللاجئين. قد قبلت المجتمعات المحلية المشاركة في صنع القرار بناء على آلية اجتماعية منفذة على يد مبادرة زامبيا. وكان التعايش مع اللاجئين من أحد بنود الخطاب السياسي الإقليمي والوطني.

### التحديات المستقبلية

في عام ٢٠٠٥، وسعت مبادرة زامبيا في الإقليم الشمالي الغربي؛ ففي الإقليم الغربي، بدأ برنامج مساعدة فنية مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي لتقوية إدارة لجان التطوير المحلية لمخطط القرية الجماعية. وسيتمدد النمو المستقبلي لمبادرة زامبيا على:

■ إدراج مبادرة زامبيا في الخطة الإنمائية الوطنية لزامبيا

حالياً تقدم زامبيا الملاذ لحوالي ١٧٥ ألف لاجئ من أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية إضافة إلى أماكن أخرى في المنطقة. وبالرغم من فقر هذه الدولة، إلا أن زامبيا كانت مضيفاً كريماً ولم تضغط على هؤلاء الأنغوليين الذين لا يتمنون الرحيل. وبالتعاون مع المفوضية السامية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وعدد من المانحين، بدأت الحكومة في عام ٢٠٠٢ بوضع برنامج لتطوير مبادرة زامبيا. بنيت مبادرة زامبيا على الحقيقة التي تفيد بأن الأوضاع المعيشية لبعض المجتمعات المضيفة في غربي زامبيا هي أفقر من أولئك الذين يحتمون فيها وبالتالي من الضروري الترويج لعملية التعايش فيما بين الطرفين.

بعد أن عاجلت مبادرة زامبيا الجوانب العديدة للفقر في الإقليم الغربي، وهو أفقر مناطق زامبيا، زاد إنتاج المحصول وتحسنت أوضاع الصحة والتعليم والمرافق البيطرية. وقد شهد ما يقارب ٤٠٠ ألف

لاجئ وساكن على تلك الفوائد الإيجابية، حيث جرى بناء مراكز الصحة الريفية، والمدارس الأساسية، ومراكز الحبوب المشتركة، والآبار، والحضانات والطرق الفرعية المحفورة باليد من خلال جلب المواد المحلية ومساهمات السكان بالعمل. كذلك وسع نظام الانتماء سبل الوصول إلى البذور والأسمدة والأدوات الزراعية. إضافة لذلك، ونتيجة لمقترحات مبادرة زامبيا، ازداد إنتاج المحصول من ١,٥ إلى ٣,٥ طن لكل هكتار وتحسن مستوى خدمات الامداد الزراعي. وفي عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ استفاد ما مجموعه ١٢٠ ألف لاجئ ومقيم من قروض الائتمان، وبيع لبرنامج الغذاء العالمي ما يزيد عن ٥٠٠ طن من الذرة واستثمر العائد في إنتاج موسع للذرة، محولة بذلك اللاجئين والمقيمين من مستلمي للمعونة الغذائية إلى موردين لها.

جاءت مبادرة زامبيا متوافقة مع أجندة الحماية لمفوضية السامية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تطالب فيها بإجراء بحث أكثر شمولاً عن حلول دائمة ومشاركة عادلة في تحمل مسؤولية استضافة اللاجئين. ويكمن جوهر مبادرة زامبيا في بناء السلوك الحسن